١

المبادئ الاخلاقية والمكاسب في لبنان

بقلم ميشال شيحا

يبدأ الاستاذ شيحا بمعلومات عامة في مكاسب البشر وحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية حتى يصل الى لبنان.

واذا سمعنا الآن في بلادنا نداء صريحاً الى اقرار المبادئ الاخلاقية في المكاسب، فالى ضرورة درس الاساليب العاملة على ملاشاة الشر، فانه يجب علينا ان نتعرّف الى المحيط الجغرافي، والبيئة البشرية، حيث يتصاعد هذا النداء، وتُطبّق تلك الاساليب.[١]

ولا يخفى ان لبنان بلدٌ صغير بعدد سكانه ومساحة ارضه. وللتساهل في تدوين الارقام فنرى فيه نحو مليون من السكّان يعيشون في ارض تبلغ عشرة آلاف كيلومتر مربع، تحتوي، في شرقيها خاصة، على نحو الثلث من الاراضي القليلة الخصب حتى لا تكاد تُسكن. فتكون مساحة الاراضي الصالحة ما يعادل السبعة الآلاف كيلومتر مربّع، يزدحم فيها السكّان بمعدل ١٣٠ الى ١٤٠ في الكيلومتر المربع الواحد. اما المعدّل العام فيكون بين ٩٠ و١٠٠ بالكيلومتر المربّع، وهو معدّل مرتفع بالنسبة الى سورية وفيها من ١٢ الى ١٥، بل بالنسبة الى فرنسة ولا يتجاوز سكانها ٧٦ بالكيلومتر المربّع.

اما تكوين الارض اللبنانية وكلّنا يعرفه: سلسلة من الجبال المتتابعة،

---

١) تقدّم للخطيب محاضرة قيّمة بهذا المعنى القاها في السنة ١٩٣١، ونصها المشرق بعنوان: «خواطر ونصائح: الى اللبنانيين من لبناني وطني.» (٢٩ [١٩٣١] ١١٦–١٢٢)

كثيرة التضاريس ترتفع بين ساحل ضيّق ، ومنطقة من الاباطح المرتفعة . فيها القليل من الاراضي المخصبة ، والقليل من المراعي كذلك . الّا ان محصولاتها وافرة التنوّع ، وان تكن ضئيلة الكمية . واما ما تحت الارض فانه مقلع حجري فسيح . ولم يُستخرج حتى اليوم ما يعادل تكلف العناء ، حتى كأن الطبيعة لم تضع في باطن ارضنا شيئاً من كنوزها الثمينة .

واذاً فليس لنا ما يستحقّ الذكر من الغنى المعدني ، ولا من الزراعات الفسيحة ، ولا من الموادّ الأوليـة ، ولا من الصناعات المهمة : فان اعظم مشاريعنا الصناعية من ذوات المعامل الشاغلة نحو الخمسين عاملاً او ما فوقهم بقليل ، تُعدّ على رؤوس الاصابع .

بيد ان لبنان ، الى جنب هذا الفقر في ارضه وفي ما تحتها ، يمتاز بكنوز طبيعية من نوع آخر : له البحر وله الجبل ، الواحد على اقدام الآخر ، يحيطانه بمنافعها العميمة وبسحرها الجذّاب . ففي الجبل كل المرتفعات السهلة المرتقى حتى الثلوج الناجعة ، والماء الصافية ، والمناخ المعتدل ، الوافر اللطف ، الذي يجعل من لبنان ، في الصيف ، واحةً وسط مناطق وافرة الحرارة ، على سعة من العيش تمكّنها من الاسفار والانتقالات . وعلى قرب منا تقع الاراضي المقدسة بتذكاراتها التاريخية والدينية ، الطبيعية والأثرية ، وهي من اهم الاماكن المكرّمة في العالم .

ثم هناك امرٌ وافر الاهمية من حيث التجارة ، ولكنه وافر المخاطر كذلك . وهو ان بلادنا تقع في قلب هذه المنطقة الضيّقة التي تمرّ فيها اهم طرق المواصلات في العالم القديم بين قاراته الثلاث بل الأربع ، اذا لم نغفل عن اوستراليا .

٭

ولننتقل الى نقطة ثانية توليها اهتمامنا اليوم ، وهي تكوّن البيئة البشرية في لبنان .

في بيئتنا تنوّع عجيب في العناصر البشرية . منها القديم ، ومنها الحديث ، ومنها الاحدث ؛ يمتاز كل منها بالشارة الطائفية . وبما يجرّه اختلاف الطوائف من اختلاف في الاحوال الشخصية ، وبالتالي من اختلاف في المبادئ الاخلاقية ،

على نقاط جوهرية تتجاوز الحياة العائلية الى الحياة الاجتماعية ، فالى حياة الاعمال والمكاسب .

ومظهرٌ ثانٍ في المجتمع اللبناني يطلعنا ، في هذه البيئة المتنوّعة الاقسام ، نشرحها بعض الشرح ، على حركة مدٍّ وجزر دائمة تقريباً :

من جهة نرى هجرةً دائمة الى هذه البلاد تقوم بها جماعات تدفعها اسباب مختلفة ، فتجد في لبنان ملجأً وملاذاً ، وهذا منذ الاحقاب المتطاولة - حتى اننا في هذه السنوات العشرين الاخيرة ــ وهي حقبة شاذة في الحقيقة ــ رأينا نحو ثمن السكان الحاليين يأتون اليها عن هذه الطريق .

ومن جهة اخرى هجرة معينة متابعة تنقل الناس من لبنان ولاسيا منذ السنة ١٨٨٠ الى السنة ١٩١٤ . ولا يخفى ان اللبنانيين المهاجرين ، المنتشرين في جميع انحاء العالم يبلغون اليوم ، مع ابنائهم وحفدتهم ، مئات الالوف . على ان هذه الهجرة الراحلة قد تناقصت في السنوات العشر الاخيرة بسبب الازمات الاقتصادية المتعدّدة التي ألمّت بانحاء المعمور جمعاء ، وبسبب ما قامت به اكثر البلاد الاجنبية من اقفال ابوابها في وجه المهاجرين اليها .

وكثيرٌ عددُ المهاجرين اللبنانيين الراجعين الى وطنهم الاصلي . جاؤوا من اطراف العالم الأربعة ، مستفيدين ، في ما خصّ الناحية الاجتماعية وناحية المكاسب ، طريقةً في التفكير ونظاماً في المعيشة ، إن يكونوا مقبولين على الغالب ، فقد لا يخلوان من غرابة خاصة . ولا نبالغ اذا قدّرنا بنحو خمسين الفاً هؤلاء اللبنانيين العائشين اليوم مع عيالهم في لبنان والذين هجروا وطنهم ، في حقبة من عمرهم ، ساعين وراء المكاسب في اطراف العالم قريبةٍ او بعيدةٍ ؛ فعادوا الينا وفي حقائبهم ، الى جنب الذهب او الى جنب نتائج الغرور ، مجموعة من الاختبارات والعادات غريبة عن لبنان . وعلى كل فان من الذين تركوا محاريثهم وأبقارهم في سبيل الهجرة ، اقلّ من القليل عرفوا ان يعودوا الى حياة الفلاحة .

ودونكم مظهراً ثالثاً للحياة الحالية في لبنان : ٣٠٠،٠٠٠ من سكان لبنان يعيشون في المدن ، وثلثاهم في بيروت . ونصف هذا العدد يعيش في الجبال . والواقع انه في الضيع والمزارع ، بل في القرى الكبيرة ، تظهر

الاعمال الكسبية ضئيلة جداً . وقد احتفظت الحياة المادية بمجراها العائلي البسيط القديم . ويبلغ عدد الفلاحين ، او مزاولي الزراعة ، نصف سكان لبنان على اقل تقدير . تحتاج العائلة منهم في معيشتها السنوية ، في ايامنا هذه ، من مئتي ليرة لبنانية الى ثلثمائة وقلّما بلغت الاربعمائة . وهي ميزانية ضئيلة كما لا يخفى .

ومما يجدر بالذكر ان كل عائلة تقريباً ، في متوسط البلاد ، اي في مناطق متصرفية لبنان السابقة للحرب الكونية ، تملك قطعة ارض مهما تكن صغيرة . ولا يخفى ان هذا التقسيم البالغ في الاراضي من مميزات لبنان القديم وهذه العيال تعيش في ارضها فقيرة ، دون شك ، ولكنها تعيش معتبرة . وقد تستعين على ضآلة مواردها بشغل ابنائها المستخدمين .

وفي ما عدا حياة الفلاحين هذه ، نرى اكثرية الاعمال اللبنانية تنحصر إما في التجارة واما في الصناعات الصغيرة التقليدية . ويجب ان نضيف الى ذلك مظاهر صناعية جديدة تقدمت كثيراً منذ عشرين سنة ، اذا ما ضممنا صناعة النقليات وصناعة الفنادق اللتين لا تزالان بحاجة الى تنظيم العمل وتوحيد الجهود . على انها لا تزال ضئيلة ضعيفة . فيكون ان لبنان ليس فيه الّا عدد قليل من العمال الحقيقيين . وذلك اننا نفتقر الى المواد الاولية كما اننا نفتقر الى الاسواق الخارجية الضرورية لاعاشة الصناعات الضخمة . وهو ما يتضح لنا يوماً فيوماً .

نستنتج اذاً ان اغلب اعمالنا الكسبية هي التجارة . ومن العدل ان نذكر هنا ان المشاريع التجارية والصناعية الظاهرة على شيء من الاهمية في هذه البلاد هي مؤسسات ذوات امتياز ، اما في الحق واما في الواقع ، وان رؤوس الاموال اللبنانية ، وبالتالي حقوق الادارة والمسؤولية ، لا تبدو فيها الّا بدرجة ثانوية وبنسبة ضئيلة .

ولا بدّ من ذكر الموظفين وممثلي المهن الحرّة ومن اليهم ، اذا اردنا ان نتمم هذا العرض الإجمالي لاعمال السكان في لبنان . ولنلاحظ ان كثيراً من المهن لا ممثلين لها في بلادنا . وان كثيراً من الاشخاص يمتهنون المهنة نفسها فيتنافسون متنازعين اللقمة . وفي هذا الميدان ، كما في غيره ، يجب ان تتدخل المبادئ الاخلاقية لتحدد الأضرار الناجمة من هذه الحالة . على انها عاجزة وحدها . ولا

يخفى ان بلادًا صغيرة في حالة بلادنا لا يمكنها ان تتحمل كل المهن التي تغذوها وتشجعها البلاد الكبيرة . وقد يعمل المستقبل على سدّ بعض هذه الثُلَم . اما الباقي فسيبقى واهياً لا يُتدارك .

لا شكّ ان الجميع يسعون الى مكاسبهم على طرق مختلفة . ولنا الحقّ بان نتوسل للفلاح ، والمزارع ، والبائع النقّال ، الذين يطرقون ابوابنا في الصيف خاصةً ، عارضين بقولهم ، وثمارهم الخضراء او اليابسة ، وعسلهم ، وصابونهم ، وزيتهم ، وجبنهم ... ، ان يرضوا بالثمن العدل ، وان لا يغشّوا المشتري في كمية بضاعتهم ولا في كيفيتها . ولكن يجب ان نزيد على هذا ، اذا ما حكمنا بنظرة البائع البائسة ، ان المشتري ، وهو احياناً المسلّط المطلق على قدرة الشراء ، يطيل المساومة حتى تجاوز الحدّ . فلا يخلو ، والحالة هذه ، من الاخطاء .

بيد اننا ، اذا تكلمنا عن المبادئ الاخلاقية في المكاسب ، لا نحصر بحثنا في البائع النقّال . ولنا تقدّمنا الكلام في تركيب الشعب اللبناني ، وفي طبيعة ارضه المسكونة ، وما لها من ميزات وخصائص ، تمهيدًا لبسط علاقة هذه المبادئ بالمكاسب . وهو امر من الصعوبة بمكان لفرط تنوّع البيئة في خصائصها الغريبة . وكيف السبيل في الانتقال من النظرية الى التطبيق في ظاهرة الهجرة المزدوجة مثلًا ، وقد اصبحت في لبنان قاعدة لا شذوذًا موقتًا ؟ وقد تُصبح الهاجرة النازحة نتيجة الهاجرة القادمة لفرط ضيق الأرض وضآلة مواردها ، فتتخطّيا على شعب له من طبيعة اصله ، وتراثه التقليدي ، دوافع الى الهجرة الجريئة المغامرة . ولا تخفى نتائج هذه الحالة في الموضوع الذي يهمنا اليوم . وذلك انه يعوزنا الوقت اللازم لتكوين العقيدة ، ولاقرار عادات واخلاق لم يتعوّدها القادمون الآتون بعاداتهم واخلاقهم الخاصة . وهم ، على الغالب مزاحمون ، لا نريد لهم الّا الخير ، ولكن لا يمكننا ان نهملهم في مجتمعنا .

وواضحٌ أنه في هذه الحالة ، كما في الكثير غيرها ، تتفق العادات والتقاليد حتى الامتزاج . وكيف يمكن ان تثبت تقاليد عرضة للتغيّر والتبدّل الدائم ؟ ولنضف الى ما تقدّم ظاهرة غريبةً نحققها اذ نرى ، في الارض نفسها ،

احدث اساليب الصناعة العصرية تجاور مباشرةً اعرق الطرق في القدم ، كما تتجاور الأفكار الجريئة في تقدّمها العصري ، والعقليات المتأخرة . وهذه انواع التجارة جميعها مبسوطة لدينا من التبادل المعروف في « العهد القديم » الى احدث النظم الاميركية ، من رعي المواشي الى صناعة التبريد . وفي كلها ، على نسب مختلفة بالطبع ، تعرض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من شروط العمل ، واجرة العامل ، والثمن المدل . . . فكيف بدرسها نسقاً واحداً والاجتهاد في حلّها ؟ وأية علاقة للمبادئ الاخلاقية بهذه المكاسب جماء في هذه البيئة المتعدّدة العقائد والنزعات ؟

أوَلا يجب علينا ، بادئ ذي بدء ، ان نحدد المقصود بالمبدأ الخلقي الذي نتخذه مقياساً وشريعة لهذه الاعمال . اذ لا يصحّ الاكتفاء بالمبدأ الخلقي العام الناتج من الحق الطبيعي .

لقد سمعنا دعوةً عامة الى التقيد بالاخلاقيات ، ولكن ما الذي دفع الى هذه الدعوة ؟ وما الذي اثار هذا النداء ؟

هو تجاوز الحدّ في المعاملات والمكاسب .

وليس من شك في وجود جماعة يعيشون كما لو كانت المكاسب غايتهم القصوى من الحياة . فلا يرون الا المال في كل شيء . ومن كان هذا مذهبه فأحر به ان يضلّ سبيل الاخلاق ويضلّ غيره . هو الاعمى قائد العميان !

وهناك جماعة اخرى لا يبلغون مبلغ هؤلاء في التكالب على الكسب . ولكنهم لا يميّزون في اعمالهم بين الحلال والحرام لانهم فقدوا المقاييس الصحيحة .

وهناك من ندعوهم وقاح المتكسبين ، اولئك الذين يحلّلون جميع المكاسب ، على معرفتهم بمقاييس الحلال والحرام فيها .

وهناك نزيتير المكاسب . وليسوا بالاقل خطراً . . .

ولا يخفى ان هذه الجماعات غير خاصة بلبنان . فانها منتشرة حيث تكون المكاسب . واي بلد لا مكاسب فيه ؟ على ان في بلادنا ، ولا سيا في البلاد المجاورة ، بعض متاعب واضطرابات كسبية تؤثر في المراقبين ، ولاسيا الغربيين ،

وركام اطلال تزدحم فيها الآثار ، والرُقُم ، والشواهد ، منذ اقدم العصور الى عصرنا الحاضر . وعلى الرغم من مظاهر خمولنا وضآلتنا فان التاريخ لم يجهلنا قطّ ، مدة الاحقاب المتطاولة . كل اللغات ، كل الاخلاق ، كل المعتقدات ، بل كل الطقوس ، تجد من يمثلها في بلادنا . وكذلك كلّ البضائع وكل النقود العالمية . وقس على ما ذُكر ما لم يُذكر ، حتى اصبحنا نعيش ، وابوابنا مفتوحة للصادر والوارد . واعظم المكاسب في مدننا اكثرها مخاطر ، واوفرها مزالق من حيث المبادئ الاخلاقية . هي مكاسب صغار التجّار ، ومتوسطي الباعة ، وموجري الخدمات ، من وسطاء وعمّال ، ووكلاء وسماسرة ، ومسافرين ، وارباب فنادق ، تتصل علاقاتهم بالعالم اجمع ، ذاك العالم الذي نزوره نحن ويزورنا بدوره ، مرة بعد مرة .

أوَلا ترون ان هذه الحركة الدائمة المضطربة تجعلنا على شفير المخاطر الاخلاقية ؟ أوَلا ترون انه يلزمنا قوة ارادة ، وخلق شديد ، وكرامة نفسية لنقاوم التجارب الوافرة ونصمّ الآذان عن النداءات المتكاثرة التي تمدّدها الظروف والحالات وتنوّعها الى ما لا نهاية له ؟

أوَلا نشعر بشيء من القلق بعد هذا العرض ؟

ذلك انه في هذا العباب الصاخب من مشاحنات الباعة والمشترين ، في مهارة التاجر ، ودهاء الوسيط ، ومرونة الوكيل ، ولباقة السمسار ، يجب ان ننتبه للعنصر الروحي فنقره سامياً فوق المادة ، ذاكرين ان المبدأ يظلّ مبدأ لا يُتساهل فيه ، مهما بلغ من مظاهر هذا التهييج الفوضوي . ولا يجوز ان يُضحّى بشيء من الناموس : ان المهمّ في الحياة الاجتماعية ، بل الشرط في بقاء هذه الحياة ، ليس الكسب ، بل الاهتمام بالمطلوب الواحد ، وهو ملكوت الله وعدله .

ولا بدّ من ان يُعترض علينا بالقول : على الانسان ان يؤمّن حياته فنجيب ، دون ان نتجاهل ، مرادين ، وجود الصعوبات الجمّة : لا شكّ في هذا ، ولكنه يؤمّنها كذلك اذا قام بواجبه . أوَليس التاجر الصحيح الضمير ينتهي الى احراز ثقة المشترين من ذوي الضمير الصحيح كذلك ؟ ولفرط تقيّده بالحقيقة في كلامه ، يدفع الناس على اعتقاد قوله ، فيخرجونه من دائرة الشك العام المحدق بزملائه . ولكن لا بدّ له من معاناة المشقّة أول الأمر . هذا هو « الباب

الضيق » المؤدي الى العالم الأفضل ، الى عالم الاستقامة والصراحة ، الذي لا تزال البشرية المتألمة تنظر اليه ، حتى في هذا الكون الفاسد ، نظرها الى الحلم الامثل.

ولسنا لنغفل عن البعد الشاسع بين النظرية والتطبيق . فلا نُخدع بتغذية الخيالات الخلّابة ، بل نعرف ان القوة على مقاومة الغرق تعوزنا خاصة عندما يجتاحنا التيار . ولا يجوز لنا ان نرمي احداً بحجر ، لفرط ما نتحققه من الصعوبات والمخاطر . على ان الغفران الأعدل ، والتسامح البشري ، لا يمنعان ضرورة التقويم والإصلاح .

ففي بلادنا اللبنانية ، بل في الشرق اجمع ، نرى من المعقول العادي ، اذا ما اردنا رفع المستوى ، ومنعه من الهبوط ، ان نطلب الكثير ممن يملكون بعض الشيء . لأن الخطر أعظم ، والمزالق اكثر .

❦

أوَلا نرى الآن ان دور الاكليروس يظهر على أهمية خاصة ؟ أوَ نغالي اذا زدنا اننا ننتظر من هذه الناحية ، توجيهات بصيرة ، وأمثلة لا يشوبها الضعف ولا الخمول ؟ أوَ نُرمى بالمبالغة وتجاوز الحدّ اذا رجونا مخلصين ان لا نرى رجلاً واحداً من رجال الكنيسة ينصرف الى التجارة . وكيف يجوز لرجل الله ، اذا لبّى دعوته الكهنوتية ، ان يضلّ في متاهات المكاسب . ثم يرشد من حوله الى التجرّد والتفاني .

ولا يمنعنا هـذا القول من الاشارة الى مسؤوليات العلمانيين انفسهم ، وهي مسؤوليات واسعة حتى لا تفرق واحداً من ارباب العيال . وذلك ان المال يحتل في حياتنا مركزاً يجاوز الاهمية المعتدلة . فتكون النتيجة ان كثيراً من فضلاء الناس يندفعون كلّ الاندفاع في مزالق الحياة المادية حتى تضيق على تفكيرهم فتذهلهم عن كل ما سواها . فالمال موضوع حديثهم ، والمال محور تأملاتهم ، والمال مقلق مضاجعهم . وكل اعضاء الاسرة يتحدثون عن المال : الاب ، والام ، والابناء ، والبنات . صباحاً ومساء ، على المائدة ، وفي استقبال الضيوف . وهي ظاهرة عادية في بعض الطبقات الميسورة ، القليلة الأشغال ، من التي تتجاور فيها مآثر الفضيلة ورغبات الجشع تجاوراً غريباً . بيد اننا نمرّ مطمئنين اذا ما شعرنا ،

الى جنب هذه المتناقضات ، بكثير من عوامل التجرّد السامي والثقة الوطيدة بالعناية الالهية ، في اشخاص تفرض عليهم الحياة ان يكسبوا معيشتهم يوماً فيوماً باعمالهم الوضيعة . ان الوضعاء في بلادنا لجديرون بكثير من العطف والمحبة . اولئك الذين لا تقلق مضاجعهم خطط البيع والشراء ، ولا يلتقطون البائع في طريقه ، ولا يعملون ، كل دقيقة ، على تقويم مقتنى جارهم وتقدير ثروته ، بشهوة تجاور الغيرة والحسد .

❀

أين الدواء لهذه الادواء الاجتماعية ؟

أيكفينا ان ننقل الى محيطنا ما يُطبق في الغرب من نظم ومؤسسات ؟

لا نرى ذلك . الا انه يجدر بنا ان ننتبه دائماً لما توصّل اليه الغربُ من حلول وأساليب ، فنستوحي منها ما يوافق بيئتنا ، مطبّقين على احوالنا وحاجاتنا نتائج تلك الجهود المتواصلة ، وذاك الاختبار المتابع .

ولو كان مجتمعنا متوحّد العناصر لهان الأمر . ولكنه مختلف الشرور ، متنازع الاخلاق ، متضارب النزعات والمشارب ، كما رأينا . ليقف الواحد منا الى نافذته وليلقِ بنظره على هذا الشارع المتموج بالناس ، مراقباً دون ضجر ، هؤلاء المارّين . وليتنبه خاصةً لمائة منهم . فماذا يرى في هذا القلم السيناني الحيّ ؟ يرى ، على المائة ، خمسة عشر او عشرين بالأكثر من مظهر واحد . اما الباقي فيا لغرابة مظاهره ، ويا لاختلاف هيئاته ! تنوّعات عجيبة في الوجوه ، والالبسة ، والحركات ، تصوّر باوضح الصور ما صارت اليه هذه البلاد .

اذا نسي الانسان هذا المظهر ، اصبح من السهل ان يصف الادوية الجاهزة للادواء الاجتماعية ، كما يصف نظريو السياسات النُظم المقرّرة المدرسية . ولكن الخطر شديد اذا ما نقلنا العادات والشرائع من مناخ الى مناخ دون تكييف او تبليد . وكم يكون اشد خطراً اذا كان القوم انفسهم ، الذين توضع في سبيلهم هذه الشرائع ، مختلفين في ما بينهم اختلاف سكّان المناطق المتباينة . فمن الواجب اذاً ان يؤخذ في هذه المعالجة بكثير من الحكمة ، والتمييز ، وقوة الارادة . والمستقبل كفيل بالتقدم والازدهار .

ولنذكر ، بهذه المناسبة ، جملة للمونسنيور دي سولاج ، في كلامه عن التطور الاقتصادي وما يتعرّض للعامل على الإسراع فيه من مخاطر. قال : « ان التقدّم الاقتصادي مشروع ، بل مفيد للتقدّم الاجتماعي نفسه ، لأنه هو العامل على تدريج مستوى المعيشة البشرية ، وبالتالي على انالتها ذاك الطموح الى الحياة الفكرية في الجمهور . ولكن بشرط ان لا يندفع هذا التقدم بسرعة تحول بين الانسان وبين تكييف حياته وفقاً له.» وهو ما يقال ايضاً في التقدم الاجتماعي. فارى ان اهم الاساليب لتقويم حالة مكاسبنا الاخلاقية وتحسينها انما هو التربية اولاً ، ثم المؤسسة . التربية ضرورية لانشاء المؤسسة نفسها ولا يخفى ان هذه ايضاً من مظاهر التربية . لأن التربية تهتمّ بالفرد ، بينما المؤسسة تتعلق بالعدد ، فتفرض الجهد الجمهوري . وفي هذا العلاج يلزمنا شيء من الاشتراك في النظرات والآراء ، وصحة العقيدة في المبادئ الاخلاقية، لتجمع بين الافراد في سبيل الوحدة الاجتماعية السليمة . لأن الجمع وحده لا يكفي . ومن يجمع بين الفوضويين ، والشيوعيين ، ومتلقي الراحة العامة ، لا يفيد المجتمع السليم ، بل يضاعف الخطر على كيانه . واذا ما نظرنا عن كثب الى التربية نجد ان لها في لبنان اهمية حيوية . وذلك ان بلادنا ، كما قدمنا ، معرّضة للمزالق الجمّة في ما خص الاخلاقيات . فاذا مالت الى التساهل في هذه الناحية ، ضعفت قوتها الفكرية ، بل اضمحل كيانها السياسي نفسه . واهم ما يهمنا في وطن هذا ، انما هو بقاؤه سالماً متشبثاً بروحانيته . بل ان بقاءه المادي شرطٌ من شروط الروح . فللنهوض اخلاقياً ليقاوم التجارب والاهواء . ولا ريب ان من اخطر هذه التجارب تجربة المال التي تسود الجميع ، فتجرّ الجميع وراءها الى هوّة الخطر .

علينا ان نُعلن ونعلّم ان ليس كل ما في لبنان يصلح للبيع ، وان ليس كل مال يصلح للأخذ . وان كل المشتغلين بالمكاسب ، كثروا ام قلّوا ، عظموا ام حقروا ، عليهم واجبات نحو وطنهم ، مفروضة قبل واجباتهم نحو قريبهم ، لان الوطن هو قريبنا المتعدّد المتوحّد في جمهوره . وان مقاومة الخطار تستند الى وجود مثل اعلى رفيع طاهر ، والى صرامة في الاخلاق ، ولا سيا في شؤون المكاسب والاموال ، والى القيام السريع بواجبات المعاونة والمؤاساة ، لا في حال الانهيار

والتهافت فقط ، بل درءاً للمهابط قبل حصولها .

على ربّ الأسرة ان يعلم ويعلّم ابناءه ، وعلى الاستاذ ان يعلّم طلّابه ، وعلى الدولة ان تعلّم وطنييها بجميع الطرق ، وخصوصاً بالشرائع والقوانين ، ان النزاهة ثروة روحية ، دون شك ، ولكنها ثروة ماديّة كذلك . وان البلاد تنال المكاسب ، ويثق بها العالم ، كلما كانت سمعتها الخُلقية مستندة الى النزاهة والاخلاص ، وان الخيرات الروحيـة والاخلاقية تدرّ ، بما لا يُقاس ، الخيرات المادية ؛ فتعمل ، اكثر منها على جعل الوطن اثبت اركاناً ، وامنع جانباً ، واوفر سعادةً .

هل تُعلّم هذه المبادئ في بلادنا ؟ ومن يجرؤ على الجواب بالايجاب ؟ وهل يعرف الاهل وابناؤهم معرفة كافية ان مستقبلهم ومستقبل اعمالهم الكسبية تفرض عليهم التعلّق بأرضهم اكثر من التعلّق بجانوتهم ! وانه لاجدر بلبنان ، في سبيل الخير العام ، ان يكون له مزرعة من ان يكون له خزانة حديدية ؟

وهل يعرف ارباب المعامل ، وموظّفوهم ، وعمّالهم ، واجباتهم الحقيقية بعضهم ازاء البعض الآخر ، وواجبات الجميع ازاء وطنهم ، هذا المظهر اللطيف الشريف للبشرية جمعاء ؟

هل أُطلع مديرو الاعمال على واجبهم في تحمّل مسؤولية من تحت ادارتهم من العمّال ؟ وانّ عليهم ان يُعطوا العمل المأجور نصيبه الحقّ ، وان لا يرموا الى الغنى مجحفين بالعدل والنزاهة ؟

واولئك الشبّان الحلقاء بان يكونوا يوماً ما في ادارة الاعمال والمشاريع ، مهما عظمت او صغرت ، هل مُرّنوا على تحمّل واجبات الادارة ؟

وهكذا يمكن ان نعدّد الاسئلة ونطيل الاستفهام . انما يظهر من كل ذلك ضرورة التربية والتدريب في جميع مناحي حياتنا الاجتماعية . وهـذا لا يفوق مقدراتنا ، بل يظهر على شيء من السهولة بالنسبة لصغر منشآتنا الاقتصادية ، وقلة العاملين فيها . وكم تكون النتيجة حسنة للجميع ، اذا ما طلبنا من مديري هذه المنشآت ان يتخذوا تجاه مأموريهم وعمالهم عاطفة لا اخشى من تسميتها « ابوية » فيسألوا عن حياتهم العائلية ، ويطّلعوا على احتياجاتهم ، ويقفوا على مطالبهم

ومطامحهم، ويهتموا بهم كما لو كانوا من الاهل. أوَ لا نعيش حياةً كاملة، احياناً، مع رجال ينفقون في سبيلنا اتعابهم وجهودهم، وقد ينفقون، لو طلبنا، قلوبهم وعواطفهم؟ نعيش تلك الساعات والايام المستطيلة جنباً الى جنب، دون ان تتجاوز المعاملات المادية الخارجية. فلو جعلنا في هذه الحياة شيئاً من العواطف المتبادلة، أما كانت المعيشة اقل صعوبة، والعلاقات المتبادلة اوفر سهولة وطمأنينة، والنتيجة افضل حتى في محيط الاعمال. وهو ما يظهر طبيعياً ومعتدلاً حتى نتساءل لمَ لا تكون هذه العواطف من عادات المجتمع، وبايّ تصلب خارج عن حدود الانسانية توصّل الانسان الى الانصراف عنها. بيد ان الحقّ يدفعنا إلى القول انها موجودة في لبنان، وانها اعمّ مما نتصوّر حتى يمكن القول ان عندنا من مظاهر هذه العواطف الشريفة امثلةً رائعة تجدر بان تكون قاعدةً عامة، لا مظاهر فرديّة.

فللتربية اذاً، والتهذيب، والتعلم، دور اساسي في تقويم مجتمعنا الاخلاقي. فعلى القائمين بها ان يخلصوا لواجبهم، وخصوصاً ان يواظبوا ثابتين. فان من ميزات مجتمعنا ان نشهد ولادة الكثير من الحركات الطيبة، والمقاصد الصالحة، وان نشهد كذلك حبوط الكثير من الآمال. ان الثبات يعوزنا. والملل سريع التغلغل تحت اشعة شمسنا الشرقية.

فاذا كانت هذه حالة الفرد في عجزه عن تحقيق مشاريعه، وحيداً، فكم تكون الحاجة ماسّة الى المؤسسات والمنظّمات التي قد تكون من اساليب الخلاص والإصلاح. وقد قال المونسنيور دي سولاج في اسبوع مولهوز الاجتماعي: « ان المؤسسة ليست غاية. هي واسطة ضرورية للعدل الاجتماعي. واسطة تولد من عجز الفرد. »

وما هي المؤسسة؟

لقد حدّدها بوضوح خطيب آخر في الاسبوع الاجتماعي نفسه، هو الاب فيلاي، فقال:

« هي كل منظّمة تنشأ في قلب المهنة وغايتها تسهيل العمل وازدهاره. » وهو تحديد جديد في دقّته، لأن معنى المؤسسة العادي اوسع واغمض. على انه تحديد مفيد كافٍ.

فان تكون المؤسسة منظمة تنشأ في قلب المهنة ، فهي تفرض وجود المهنة السابق على طريقة متينة مرتبة حتى يتمكن عدد من اربابها والآخذين بها من الاجتماع في مؤسسة منظمة. اما مظاهر هذه المؤسسة المهنية فاننا نراها في الغرب خاصة على صورة الجماعات والنقابات .

وغاية الجماعات والنقابات في عصرنا ان تدافع عن المهنة ، وعن مصالحها ، وعن اعضائها . اما في لبنان فلا نكاد نتحقق كياناً لهذه المؤسسة ، اذا ما استثنينا بعض المهن الحرّة . ومن اسباب هذا ان المهن المتنوعة نفسها لا تزال في طفولتها عندنا ، وان الاختصاص النسبي يكون بطيء التقدّم في بلاد صغيرة. ولنأخذ مثلاً مهنة البناء في بيروت . أولا نرى انه كثيراً ما لا نميّز بين مهندس البناء ، والمهندس البادي ، والملتزم او المقاول ؟ . . . وحتى الماضي القريب كان من الممكن ان نضيف الى هؤلاء معلّم العمار نفسه . اما في ما سوى بيروت من مدننا وقرانا فان المشكل نفسه لا يكاد يعرض للحل . وذلك ان المهنة الواحدة لا تكفي لإعالة صاحبها ، فيضطرّ هذا الى الجمع بين الاثنتين او الاكثر من المهن . والشواهد عديدة على هذا الأمر .

فاذا اضفنا هذه الظاهرة الى ما تقدم لنا ذكره ، رأينا ان اخذنا بالمؤسسات الاجتماعية في لبنان يجب ان يحاط بكثير من التحفّظات . لنهتمّ بهذه المؤسسات على شرط ان نتنبه للاحوال الخاصة ببلادنا ، بميزاتها ، بظاهرها الاجتماعية المتنوعة. والّا فاننا نغرّر بمجتمعنا ، اذ نعرّضه للصعود السريع في السلّم ، ومن ثمّ للتهورات المفاجئة المؤلمة .

ولهذا يجب علينا ان نضع في اساس البناء الاجتماعي — مع الانتباه الدائم لتنوّع الاخلاق في بلدنا وفي البلاد المجاورة ، وعلى الرغم من هذا التنوع ، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة المتزايدة — إصلاحاً اخلاقياً خالصاً ، نقوم به بتواضع « الفلاح » . ونثابر عليه حتى يخرج منه نظام جديد نسبي ولكنه كافٍ ، لا في اعمالنا الكسبية فقط ، بل في جميع نواحي مجتمعنا اللبناني . فان التقدم الاخلاقي ، بما كانت صورته ، وبما كانت العاطفة او العمل الذي يظهر به ، لا بدّ له من ان يحدث اثراً عميقاً في حياة الانسان كلها . فهو يمتدّ ويتتابع كالموج

حتى يأتي على كل شيء .

ولعلّنا نتفق الآن على ان الاساليب الناجعة في اصلاح هذه الفوضى الاخلاقية في بلادنا ، سواء أكانت في الاعمال الكسبية ام في غيرها ، لا يمكن ان تكون اساليب اجتماعية فقط . وذلك لما في مجتمعنا من عدم الاستقرار ، والاضطراب في البيئة البشرية ، واختلاف استعداداتها لتمثّل هذه الاصلاحات ، حتى تكاد الاخلاقيات تظلّ عرضةً للتهوّر والنبذ . ولهذا رأينا ، مع التشبّث بتابعة العراك ، أن نعرض لراغبي الاصلاح هذه الفكرة ينشرونها ويبثّونها بجميع الطرق الممكنة :

« اذا املكتنا الاعمال الكسبية فان خلاصنا لا يكون الا من الارض . »

فالى الأرض اذاً حيث يدعونا واجبنا . ولا حصن لنا في بنائنا الاجتماعي الضعيف ، ألّا ارضنا القوية . فاليها نلتجئ اذا خشينا من التيار الحاضر ان يطغى يوماً ما فيجرف مجتمعنا بكامله .